

نظام التعليم الجزائري وكفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية

أ.عبد الله صحراوي جامعة سطيف-2-

ملخص:

يتناول هذا المقال بالتحليل والمعالجة واقع التعليم بالمدرسة الجزائرية في الفترة 1962-2000 م ليكشف على حقيقة نظامه، ومؤشرات كفاءته الإنتاجية، من خلال استعراض وقراءة الأرقام ذات العلاقة، وفحص نظام تكوين الإطارات الإدارية للمؤسسات التعليمية، وأنماط إدارتها

ABSTRACT :

This paper treats the subject of " Teaching in Algerian school " for the period 1962-2000, In order to scrutinize its system ,and the indicators of the efficiency of its productivity through the analysis of relevant statistics, in one hand, and examine the executive training system within educational institution and their mode of administration in the other hand .

أولاً: قراءة في نظام التعليم الجزائري بعد الاستقلال :

تسلمت الجزائر غداة الاستقلال نظاما تعليميا مهترنا، ومهيكلا بالشكل والصورة التي كانت تخدم مصالح المستعمر وأهدافه، عاجزا عن تلبية حاجات أبناء البلد وفاشلا في التعاطي مع متطلبات البناء والنمو الضروريين للدولة الجديدة، وبلغت ظروف الاستلام حدا بالغ الصعوبة، بالنظر لضرورة توفير الوسائل والأدوات الكفيلة بمواجهة التدفق الكمي الهائل لإعداد الجزائريين الراغبين في مواصلة تعليمهم ممن هم في سن التمدرس، وأولئك الذين حرّمهم الاستعمار من هذا الحق، وذلك في غياب تام للإمكانات المادية والبشرية، وقلّة في المنشآت والهيكل والتأطير.

السنة الدراسية	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	الهيكل
1962-61	35358	/	
1963-62	777636	23612	

جدول -01- أعداد التلاميذ والمدارس والمعلمون بداية الاستقلال (وزارة التربية، 1992)¹
فالأرقام تشير إلى تضاعف رهيب في أعداد المسجلين بداية من السنة الأولى للاستقلال إذ بلغ المعدل 20 ضعفا لما كان عليه في السنة الأخيرة للاحتلال، ولمواجهة النقص في هيكل الاستقبال استغلت كل البنايات والمنشآت التي يمكن استغلالها، بالرغم من عدم تلاؤمها في أحيان كثيرة مع

نظام التعليم الجزائري وكفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي
 طبيعة العمل المدرسي، وظروف العملية التعليمية، وذلك كحل إجرائي مستعجل إلى جانب
 استغلال دور العبادة والمساجد، وما يمكن أن يصلح لذلك. أما مشكلة التأطير فقد كانت هي
 الأخرى عقبه في طريق تسيير أول سنة دراسية، إذ لم يزد عدد المؤطرين المتوفرين عن 23612
 بينهم حوالي 10000 أجنبي(بن سالم عبد الرحمان، 1992، 17)، في حين قدرت
 الاحتياجات بـ 10 أضعاف ذلك الرقم، وحيث أن المواقف الاستثنائية تستدعي العمل
 بالإجراءات الاستعجالية فقد تم العمل بالحلول التالية:

1- التوظيف المباشر لكل من يتوفر على مستوى مقبول في القراءة والكتابة.

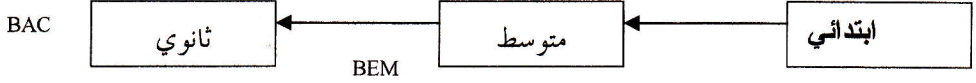
2- اللجوء إلى التعاون الثقافي مع الدول الأخرى .

كما كان لزاما على من أسندت إليه مهمة تسيير المؤسسات التعليمية، إدارة تلك الأزمة
 في غياب تام لتكوين ملائم، ومؤهلات علمية لازمة، وتحت وطأة تصيب إدارة مركزية لأول مرة
 بموجب المرسوم المؤسس للحكومة الأولى: 01/62 المؤرخ في 1962/09/27 والمنشغلة هي
 الأخرى بميكلة نفسها، وتنظيم بنيتها وتحديد الانشغالات بهدف تلبية الاحتياجات الملحة على
 المستويات القاعدية، وسن القوانين التي تنظم قطاع التربية والتعليم، وإنشاء هياكل الدعم كالمعاهد
 المتخصصة، وإنشاء الأسلاك وتحديد الوظائف المتماشية مع الظروف الاستثنائية مما لا يتسع المجال
 لذكره. وكان الانشغال الأهم والمشكلة الكبرى التي فرضت نفسها إلى جانب ذلك "هي المردود
 التعليمي، وسد الحاجيات من هياكل استقبال وموارد بشرية، وتكوين تلك الجحافل من المعلمين
 والمسيرين في القطاع الذين كان مستواهم التعليمي والتكويني والثقافي غير كاف لسد الحاجة" (بن
 سالم عبد الرحمان، 1992، 18، 3).

كما كان لزاما على الوزارة والدولة الفتية تكوينهم وتثقيفهم بما يلائم المرحلة ويولي الحاجيات
 فبادرت إلى إنشاء هياكل التكوين الخاصة بالقطاع وفي كل المجالات ولكل المراحل وباستعمال
 الطرق المتاحة والإمكانات المتوفرة كالتربصات والمراسلة والورشات قصد التأهيل والارتقاء
 بالمدرسة الجزائرية الفتية. لقد كان من الضروري في البداية الإبقاء على هيكله التعليم كما ورثت
 عن العهد الاستعماري والتي كانت تشمل :

المرحلة	المميزات		
الابتدائي	6س + 1سبوعية		
	متوسط	ابتدائي	تحضيري
	2س	2س	2س
ثانوي	7 سنوات		
	الطور I		الطور II
	4س		3س

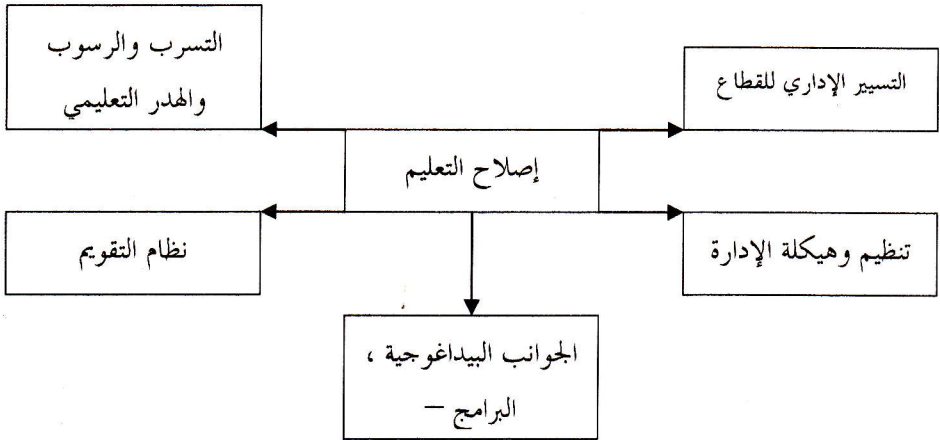
نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ. عبد الله صحراوي
 هذه الهيكلية هي النظام الموروث الذي أُلغى في سنة 1971م، والتي جرى خلالها
 الإصلاح الأول لمنظومة التربية والتعليم، لتنشأ مؤسسة التعليم المتوسط (التكميلي سابقا). بمقتضى
 المرسوم 188/91 المؤرخ 1971/06/30 والذي قسم التعليم إلى :



وهي الهيكلية التي استمر العمل بها إلى غاية 1980 م تاريخ استكمال تعميم تطبيق نظام المدرسة
 الأساسية ذات 9 سنوات التي أدمجت المرحلتين الابتدائي والمتوسط في حلقة واحدة، وأزالت
 عقبات ازدواجية الشعبة (فرنسية - عربية)، والامتحان الفاصل بين المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.

1 - تنظيم التعليم (التربية والتكوين) :

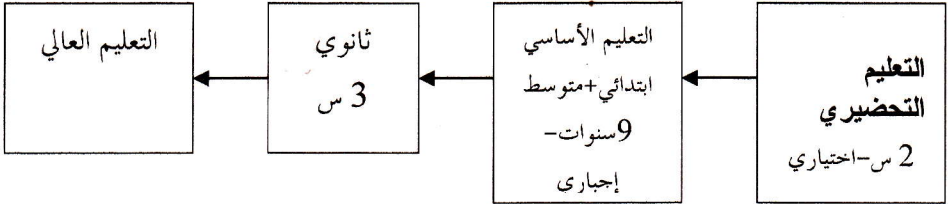
تفطنت الإدارة المركزية الأولى إلى أن تنظيم قطاع التربية والتكوين يعد حجر الأساس لبعث
 منظومة قادرة على النهوض بالأهداف المرسومة وتحقيقها، بعد التذبذب الذي عاشته المدرسة إبان
 الفترة الاستعمارية، وخلال سنوات الاستقلال الأولى بالاتكال على النصوص والقوانين الفرنسية،
 وإذ يعد تسيير المدرسة أحد عوامل نجاحها وبالنظر لضآلة النتائج والمردود خلال الحقبة الأولى
 للاستقلال، بدأ التفكير جديا في إصلاح القطاع وإرساء قواعد منظومة تربوية تسير الواقع،
 وتكللت جهود الخبراء الذين ضمتهم أول لجنة على مستوى وزارة التربية سنة 1972م بإصدار
 كتيب معروف حمل عنوان " مدخل إلى إصلاح التعليم" ينظر لتصور جديد يعالج السلبيات
 المرصودة في المجالات الموضحة بالشكل التالي:



شكل -01- يوضح أبعاد أول إصلاح تعليمي في الشكل والمضمون لقطاع التعليم بالجزائر .

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962م - 2000م) المؤشرات النوعية والكمية، عبد الله صحراوي والملاحظ أن جانب التنظيم والتسيير حاز قسطا مهما من الاهتمام في الوثيقة المذكورة بالنظر للتحديات الكبرى التي تواجهها المدرسة في مجالات التوسع الكمي، وارتفاع معدلات الهدر، وازدياد التكاليف والنفقات.

2- هيكلية نظام التعليم ونمط الإدارة التعليمية: غيرت السياسة الجديدة من هيكلية النظام التربوي والتعليمي ليؤسس على أربعة مستويات هي:



وتعد فترة التعليم الأساسي القاعدة الأساسية في الهيكلة الجديدة ، إذ ضمنت إلزامية التعليم وإجباريته لكل من هم في سن التمدرس، وتوسعت بذلك قاعدته أفقيا بشكل واسع جدا سجلت معه أعدادا هائلة من المتدربين، وارتفاعا للهياكل والنفقات والوسائل والموظفين جراء ديمقراطية التعليم وإجباريته، الأمر الذي طرح مشكلات لا حصر لها في مجال الإدارة والتسيير والتكوين، ظلت تؤثر على الفعالية (الإنتاجية) والمردودية بشكل مستمر ظهرت مساوئه بعد فترة من انطلاق المشروع.

لقد ظهر وان الجزائر تريد اللحاق بتجارب الآخرين فيما يختص بتعميم التعليم، وإجباريته بل ورفعت سقف الإلزامية فوق مستوى بعض الدول كما يوضح الجدول التالي :

البلد	الجزائر	مصر	فرنسا	بريطانيا	و.م.أ.	إ-السوفيتي	اليابان
سن التمدرس	15-6	12-6	16-6	16-5	18-6	19-7	15-6
فترة الإلزام	9	6	10	11	12	8	9

شكل-02- يوضح سن التمدرس وفترة إلزامية التعليم في الجزائر مقارنة ببعض الدول (تركي رابع، 1990، 67، 4)

والذي يلفت الانتباه هنا هو الطموح الذي جعل السياسة التعليمية الجزائرية في مجال إلزامية التعليم تفوق نظيرتها بمصر، بالرغم من عراقية النظام التعليمي المضري، وتعادل في ذلك اليابان وتفوق الاتحاد السوفيتي وهو ما جعل التوسع التعليمي يأخذ مداه في الاتجاه الأفقي ويفرض تحديات كبرى خاصة في مجالي التأطير والتسيير، اللذان لم يشهدا تطورا نوعيا في مقابل التوسع الكمي المشهود. " ولعله ليس هناك من حاجة لتأكيد أن الإدارة عموما، والإدارة التعليمية بشكل خاص في أي مجتمع عادة ما ترتبط بالإطار الثقافي لمجتمعها، لكون الإدارة ابنة بيئتها وانعكاسا لها من ناحية، وتدعيما للثقافة المجتمعية من ناحية أخرى" (رشاد، 1997، 45، 5، وعلى ذلك فإن

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي
السياق يقتضي التعرض للتنظيم الإداري لإدارة التعليم والمدارس والمدرسة المتوسطة بالخصوص
تمهيدا للتعرف على نمط الإدارة السائد.

- نمط الإدارة التعليمية بالجزائر:

كانت إلى وقت قريب، ولا تزال إلى حد ما الإدارة التعليمية ذات نمط مركزي يتحكم في
السياسات التعليمية الصغرى والكبرى بكليتها وحتى الجزئيات، جهاز الإدارة المركزية ولذلك
دوافعه وعوامله السياسية والاقتصادية والثقافية، ومثل ضعف إطارات التسيير على المستوى المحلي
(المدرسي) أحد العوامل الرئيسية بسبب انعدام أجهزة التكوين الإداري الخاصة بالمجال، وتدني
المستويات العلمية والثقافية، بوشر بعدها في تسعينيات القرن الماضي، في إعطاء صلاحيات أكبر
وتفويض مسؤوليات لمديريات التربية ورؤساء المؤسسات التعليمية قصد التحكم الجيد في التوسع
الكمي المعترف، وبرز مشروع المؤسسة ليفوض للمدرء على المستوى المحلي أمور التخطيط،
والتنظيم والتقييم والمتابعة بصورة أكثر من الحرية، ومجال للمناورة أوسع في حدود الصلاحيات
والمسؤوليات وبما يتوافر من إمكانيات وموارد .

وهو إلى الآن يجمع بين المركزية واللامركزية بما يواكب التطورات الحاصلة في القطاع وبيئته
الاجتماعية وبالرغم من ذلك لا تزال ظروف تكوين إطارات التسيير والإدارة على حالها لم تشهد
إعادة نظر أو تحسن في اتجاه رفع كفاءتها في مجال نظم الإدارة الحديثة والقيادة وأساليب التسيير
العصرية، واستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال .

ثانيا : ملامح السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال :

تعد السياسة التعليمية "أحد مكونات حزمة السياسات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية
والخدمية، والتي تحكم العلاقات في المجتمع متأثرة به، ومؤثرة فيه وهي تهدف " لتحقيق تبدل في
الوضع الاجتماعي تنتفع به أغلبية أفراد المجتمع، ويؤدي في النهاية إلى تسيير الحراك
الاجتماعي" (جواد، 1989، 21، 6)، فهي تمثل إذن مجموعة أهداف، واتجاهات ومبادئ تتسجم
وتتناسق وينبغي لها أن تركز إلى مجموعة من المنطلقات والأسس الروحية والفلسفية والاجتماعية
والاقتصادية والتربوية في شمول وتكامل بحيث يمكن من خلالها ومن خلال ما تتضمنه من إجراءات
ووسائل أن تحقق أهدافها " (زيدان، 1993، 112، 7)، ووفق هذا المنظور سنتعرض لبعض ملامح
السياسة التعليمية في الجزائر في مرحلة الاستقلال تبعا لما يتوفر من مصادر و بيانات.

1- التوسع الكمي وسياسة ديمقراطية التعليم:

استطاعت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة أن تخلق طلبا جماهيريا على التعليم ظل يتزايد
باستمرار بفعل الخلفيات الثقافية، والآمال العريضة لأفراد المجتمع في الترقى، والتطور وكرد فعل
طبيعي وعفوي لسياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار على أبناء الشعب الجزائري، زادتها

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ. عبد الله صحراوي
اهتمامات السلطات الفتية بالقطاع، والاجتهاد في توفير الفرص التعليمية حدة وتوسعا، ففي الوقت
الذي لم يبلغ فيه عدد المسجلين في التعليم الابتدائي للسنة الدراسية 63/62 حدود 776 ألف،
تجاوز في السنة التي تليها سقف المليون ليلعب حدود 2 مليون لسنة 71/70، ويتجاوز 3 ملايين
سنة 81/80 يمثل الإناث نصفهم تقريبا، وهي الأرقام الدالة على الانتشار الواسع لحركة التعليم
بالجزائر إبان العقود الثلاثة - التي تلت الاستقلال والتوسع الهائل في تعليم المرأة، حيث بلغت نسبة
التحاق الأطفال ممن هم في سن التمدرس في السنة الدراسية 81/80 حدود 80% (ذكر
92%، إناث 67%)، بعد أن كانت في مستواها الدنيا في السنة الأولى للاستقلال و الجدول
التالي يوضح أعداد المتدربين للأطوار الثلاثة من التعليم وتطورها ونسبة النمو للفترة 63/62 -
2002/2001. (تركي رايح، مرجع سابق، 409) 8 .

أ- تطور أعداد التلميذ:

تطور أعداد التلاميذ في الفترة (2002/2001-63/62)

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
المسجلون	777	1500	2300	3380	4320	5600	6600	7300	7850
%النمو		1.88%	1.53%	1.47%	1.28%	1.30%	1.18%	1.11%	1.07%

يمثل العدد المسجلين في الابتدائي والمتوسط فقط. (2002, ons) 9

جدول-03- يمثل تطور أعداد التلاميذ بالمدرسة (ابتدائي، متوسط) الجزائرية في الفترة (1962-
2002

تشير القراءة الأولية لهذه الأرقام إلى الارتفاع المذهل لإعداد التلاميذ من سنة لأخرى مما يعني نجاح
مجهودات التوسع الكمي في المجال التعليمي، وتدل معدلات الفيض الطلابي (نسبة النمو أو الزيادة)
على تضاعف الأرقام في المراحل الأولى، وحتى بداية السبعينات كان المعدل يتزايد بالضعف ثم
نقص حتى مرة ونصف ليتناقص تدريجيا مما يعني استكمال تحقيق التعليم لجميع من هم في سن
التمدرس مع بداية التسعينات لتقارب حدود 100% في بداية الألفية الثالثة، وهو نجاح في مقارعة
التحدي يعاب عليه النقائص المسجلة في الجانب النوعي للمدرسة والتعليم.

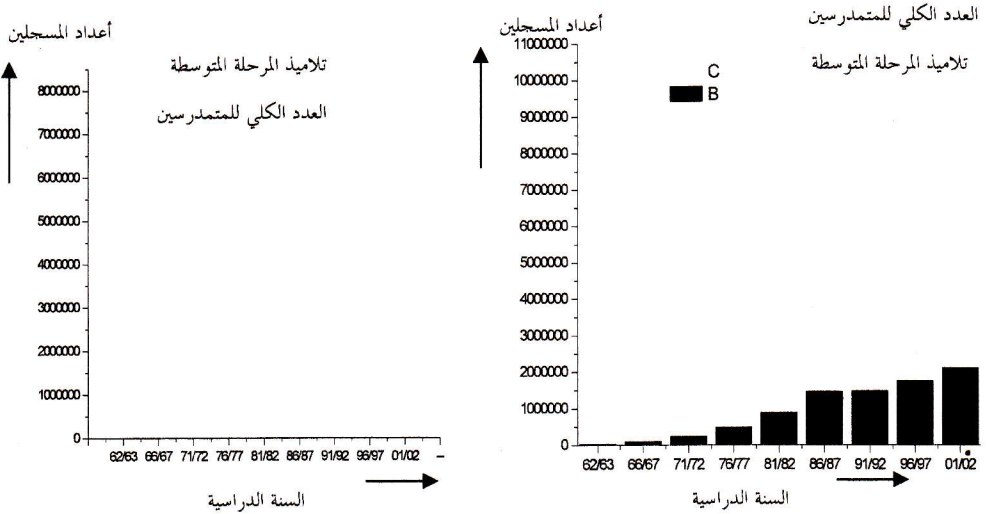
وسيطل التعليم المتوسط بدءا من الستينات يمثل ركنا أساسيا في المنظومة ككل فبالرغم من عدم
إجباريته في المرحلة الأولى، إلا أنه توسع بشكل مدهل ليزداد مع مرحلة السبعينات والثمانينات
توسعا بفعل إجبارية التعليم حتى سن 16 س وديمقراطيته وعوامل ثقافية واجتماعية واقتصادية
أخرى كثيرة.

تطور أعداد التلاميذ للمرحلة المتوسطة في الفترة (63/62-2002/2001)

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
المسجلون	30	115	242	489	891	1472	1490	1763	2116
النمو%	/	3.83	2.10	2.02	1.82	1.65	1.01	1.18	1.20

جدول-04- يمثل تطور أعداد التلاميذ في المرحلة المتوسطة بالألف في الفترة (1962-2002)

إن أبسط ملاحظة يمكن الخروج بها بشكل مباشر من القراءة الأولية لأرقام الجدول هو الانفجار الكمي الهائل في أعداد تلاميذ المرحلة في فترة الستينات والسبعينات، حيث بلغ معدل الزيادة حدود الأربع مرات في 5 سنوات الأولى، إلى أن استقر في بداية التسعينات بفعل ظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت بالجموع الجزائري، ثم يعود ليرتفع معدل الزيادة من جديد، ونستطيع بملاحظة التمثيلات التالية تصور مقدار التطور في التوسع التعليمي بشكل عام، وتطور أعداد القيد بالمدرسة المتوسطة بشكل خاص.



تطور أعداد التلاميذ للمرحلة المتوسطة في الفترة (63/62-2002/2001)

يلاحظ من التمثيل البياني السابق (المنحى البياني - المستطيلات) ما يلي:

- 1- التطور الكبير والتوسع الكمي الهائل في أعداد المتمدرسين للأطوار الثلاثة (ابتدائي - متوسط - ثانوي) .
- 2- الازدياد المضطرد لأعداد المقيدين بالتعليم المتوسط (تطور المدرسة المتوسطة).
- 3- حجم المدرسة المتوسطة بالنسبة للمدرسة ككل، والذي يبدأ بالتمدد بانطلاق المدرسة الأساسية التي ضمنت التعليم لأعداد هائلة تحت طائل ديمقراطية التعليم و إلزاميته حتى سن 16

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي
سنة ومجانيته، وبفعل ذلك أخذت تمثل ما يقارب 3/1 ثلث حجم المدرسة ككل في حين أنها لم
تكن تمثل إلا 4% غداة الاستقلال، وفي حدود 10% مع بداية السبعينات.

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
عدد المسجلون	3.75%	7.66%	10.52%	14.46%	20.62%	26.28%	22.57%	24.15%	26.95%
الاتجاه	↘	↘	↘	↘	↘	↘	↗	↘	↘

جدول-05- يوضح نسبة التمدرس في التعليم المتوسط بالنسبة للتعليم ككل (إ-م-ث) في الفترة (1962-2002).

ب- تطور حجم هيئة التدريس :

شكلت معضلة المكونين والمؤطرين من معلمين وأساتذة وإداريين التحدي الأكبر الذي واجه التوسع التعليمي، والمدرسة الجزائرية في مشروعها التربوي منذ انطلاقتها الأولى على خلفية رحيل الغالبية العظمى من أبناء المستعمر الذين كانوا يمثلون سند المدرسة، ولم يبلغ العدد الإجمالي للمعلمين والأساتذة لكل الأطوار التعليمية حد 24000 ريعهم من الأجانب، في حين كانت المدرسة بحاجة إلى أضعاف هذا العدد مما استدعى اللجوء إلى حلول ترقيعية سبق الحديث عنها، وبدأ التفكير الجدي في بعث سياسة تكوينية تسمح بتوفير متطلبات وحاجات المدرسة من الكادر البشري التربوي والإداري، حتى بلغ مجموع المعلمين والأساتذة في المراحل جميعها ما يقارب 332000 بوتيرة تضاعف بلغت أكثر من 13 ضعفا كلهم جزائريون والجدول التالي يشير إلى ذلك.

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
ع الكلي للمعلمين	23	37	61	92	140	228	286	323	332
معلمي المدرسة المتوسطة	2.5	4.4	7	15.8	33.7	69	86.7	99	104.3
م الزيادة 1	/	1.59	1.63	1.49	1.52	1.62	1.25	1.12	1.02
النمو 2	/	1.76	1.79	2	2.13	2.09	1.24	1.15	1.05

جدول-06- يشير إلى تطور هيئة التدريس بالتعليم ككل و بالمرحلة المتوسطة مقدره بالألف و

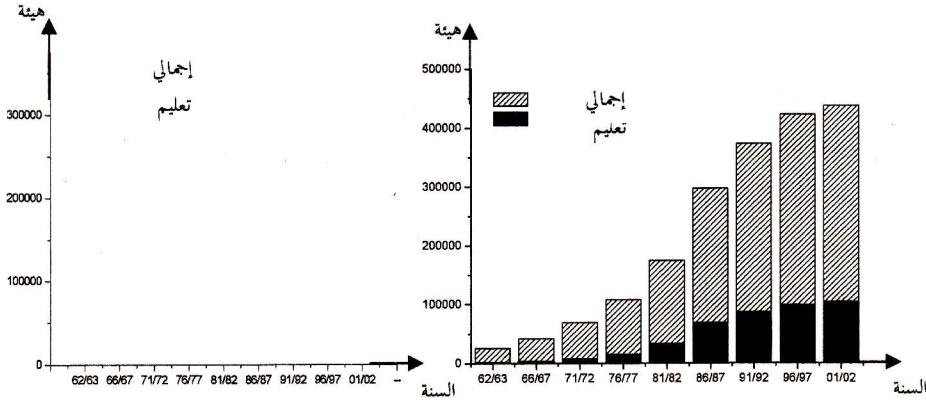
معدلات النمو فيها للفترة (1962-2002)

تمكن القراءة البسيطة لأرقام الجدول السابق من الخروج بدلالات مهمة منها :

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي

- 1- ضخامة الأعداد التي كانت المدرسة بحاجة إليها من هيئة تدريس ومؤطرين لمواجهة التوسع الكمي في أعداد المتدربين.
- 2- ارتفاع معدلات الزيادة والنمو إلى حدود قياسية خاصة في الفترة (76-88) وهي مرحلة إرساء قواعد المدرسة الأساسية وذلك لمواجهة التحول الجذري في مفهوم التعليم المتوسط.
- 3- الحاجة إلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لإرساء سياسة تكوين ملائمة لتكوين العدد الهائل الذي تشير إليه الأرقام.

وبلغة التمثيلات البيانية فإن التمثيلين التاليين يوضحان مقدار التطور وضخامته.



تطور حجم هيئة التدريس في التعليم المتوسط قياسا للهيئة الكلية.

يلاحظ أنه بدءا من تطبيق المدرسة الأساسية تصاعد حجم هيئة تدريس المرحلة المتوسطة ليمثل ما يقارب الثلث من مجموع هيئة التدريس الكلية، ويفرض ذلك متطلبات هائلة في مجال تكوينهم، واستخدمت لاستكمال ذلك المعاهد التكنولوجية للتربية والتي ظل العمل بها ساريا في مجال تكوين المعلمين والأساتذة حتى مرحلة التسعينات، وهذا التطور المذهل للمدرسة ككل وللمدرسة المتوسطة فرض تحديات أخرى مثلها الجانب الإداري، والذي أضحي يمثل حاجسا هو الآخر في غياب الكفاءات المتخصصة حيث ظل تكوين رؤساء المؤسسات التعليمية دون تطوير نوعي يذكر كما سيأتي بيانه لاحقا.

السنة الدراسية	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
السنة الدراسية									

31.41	30.65	29.29	30.26	23.98	17.13	12.82	11.67	10.072	نسبة هيئة التدريس في المتوسط إلى الهيئة الكلية
↖	↖	↖	↖	↖	↖	↖	↖	↖	الاتجاه

جدول -07- يوضح تطور هيئة التدريس في التعليم المتوسط للفترة (2002/2001-63/62) الجدير بالملاحظة هنا أن فترة التسعينات شهدت بعض التراجع و الاستقرار في نمو هيئة التدريس، وهو مؤشر هام للانعكاسات الخطيرة التي أفرزتها الأزمة المتعددة الجوانب (اقتصاديا- اجتماعيا- أمنيا) على قطاع التعليم.

ج- تطور الهياكل و المؤسسات :

تشكل هياكل الاستقبال الركيزة الأساسية لاستيعاب أعداد المتدربين، وقد عانت المدرسة الجزائرية في ذلك أشد المعاناة في بداية الاستقلال، إذا لم ترث عن العهد الاستعماري إلا عددا ضئيلا جدا من المدارس كان مخصصا بالأساس لأبناء المستعمر ولتلبية الحاجة المضطردة للجزائريين في التعليم بدءا من السنة الأولى للاستقلال، ومواجهة تدفقهم الهائل على المدرسة بفضل انفتاح أبواب التعليم للجميع ، و إلزاميته ومجانتيته خصصت الدولة استثمارات هائلة مكنت من توفير عدد لا يستهان به من المؤسسات بعد اللجوء إلى الحلول الترقيعية في بداية الأمر وتميزت فترة السبعينات والثمانينات بازدياد متسارع للمدارس وهياكل الاستقبال .

الجدول التالي يوضح ذلك (وزارة التربية، الجزائر، 1999) 10.

02/2001	97/96	92/91	87/86	82/81	77/76	72/71	67/66	63/62	السنة الدراسية
21314	19564	16739	13655	10681	8989	7108	4752	2263	المؤسسات الكلية
3532	3038	2433	1747	1036	665	540	427	364	المدارس المتوسطة
1.08	1.16	1.22	1.27	1.18	1.26	1.49	2.09	/	معدل النمو 1
1.16	1.24	1.39	1.68	1.55	1.23	1.26	1.17	/	2

جدول-08- يوضح تطور عدد مؤسسات التعليم والمدارس المتوسطة ومعدل النمو للفترة (62- 2002

إن القراءة في أرقام الجدول توضح الزيادة الهائلة في أعداد المؤسسات، تحت ضغوط التوسع في أعداد المتدربين، و مثلت فترة الستينات أعلى معدلات النمو 2.09 بسبب افتقار القطاع غداة

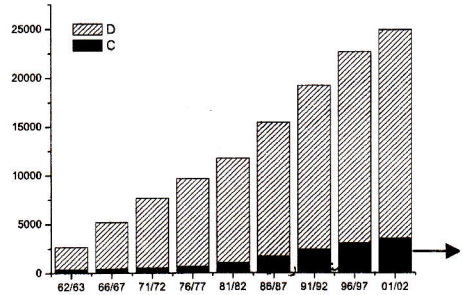
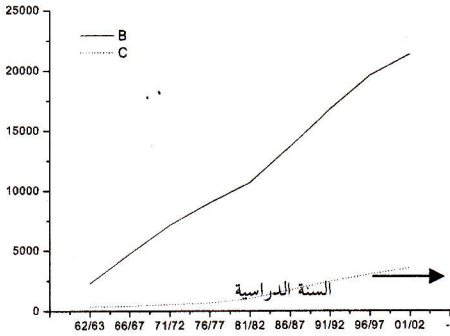
نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ. عبد الله صحراوي
 الاستقلال إلى الهياكل والمنشآت القاعدية، لتليها فترة تطبيق المدرسة الأساسية (السبعينات
 والثمانينات)، وقد كانت الوفرة الاقتصادية آنذاك عاملا مساعدا في تهيئة
 ظروف الاستقبال للأعداد المتزايدة من المتعلمين، وتشهد المدارس المتوسطة في ذلك قسما أكبر من
 التوسع بسبب الزرعة نحو ضمان التعليم وتوسيع قاعدته، لتمثل فترة الثمانينات مرحلة ازدهارها
 ونموها.

عدد المؤسسات

تعليم متوسط

عدد المؤسسات

تعليم ككل



تطور مؤسسات التعليم المتوسط للفترة (2002/2001-63/62).

تم تحت ضغط التوسع القاعدي للتعليم الاتجاه نحو توفير المدارس الابتدائية أولا، ورغم ذلك
 فالمدارس المتوسطة شكلت حيزا هاما في تطور عدد المؤسسات بشكل عام، وهي تمثل نسبة لا بأس
 بها من مجمل العدد، والشيء الأساسي هنا هو الضغط الهائل لأعداد التلاميذ بالحجرات والأقسام
 كما سنوضح لاحقا، وهو الحل الذي لجأت إليه المدرسة المتوسطة لتلبية الطلب في مقابل عدم وفرة
 المؤسسات والحجرات، والجداول الآتي يمثل نسبة المدارس المتوسطة إلى العدد الإجمالي للمدارس.

السنة الدراسية	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
العدد الكلي للمؤسسات نسبة المتوسطات إلى	16.08	8.98	7.59	7.39	9.69	12.79	14.53	15.52	16.57
الاتجاه	↘	↘	↘	↘	↘	↘	↘	↘	↘

جدول -09- يوضح نسبة تطور عدد المدارس المتوسطة مقارنة مع العدد الكلي للمؤسسات للفترة (1962-2002)

نظام التعليم الجزائري وكفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م- 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي
يشير الجدول أنه و بعد فترة الاستقلال الأولى والسعي نحو تلبية الحاجة من هذا النوع من المدارس
اتجه معدل تطورها إلى التناقص، وفي ذلك إشارة إلى ارتفاع نسبة الهدر التعليمي (رسوب -
تسرب- انقطاع) في المرحلة الابتدائية، قبل تطبيق سياسة المدرسة الأساسية التي ضمنت التعليم
المتوسط لنسبة هائلة من منتسبي التعليم الابتدائي.

وبعد استقرار معدل الزيادة في بداية السبعينات نجده يتصاعد مع مرحلة الإصلاح الأول و تطبيق
المدرسة الأساسية، لتصل نسبة المدارس المتوسطة حدود 17% من العدد الإجمالي للمؤسسات،
بعد أن لم يكن يتجاوز 7% بداية السبعينات.

لم يزد الحجم الكلي للمدارس المتوسطة في نسبته قياسا للعدد الإجمالي للمؤسسات التعليمية في أحسن
حالاته عن 17.57% بالرغم من ارتفاع العدد الإجمالي للمتمدرسين إلى حدود قياسية ببلوغ
المدرسة الأساسية نهاية تطبيقها الفعلي، وتلك إشارة واضحة إلى ضخامة مشكلة التسيير التي
فرضت نفسها على مديري المدارس المتوسطة، بسبب نقص حجرات التدريس والاحتفاظ الذي
ميز المرحلة وأفضى إلى صعوبات إدارية في النواحي التالية :

- التنظيم التربوي. - التوزيع الأسبوعي للدروس. - إسناد الأفواج التربوية.

وكان من نتائج ذلك ارتفاع معدل الهدر التعليمي كما تشير إليه أرقام الرسوب والتسرب
والإخفاق المدرسي بأشكاله والتي سوف نتعرض لها في الجزء الموالي :

الفترة	92-91	95-94	98-99
عدد الأفواج	41765	47042	/
تلميذ/ فوج	35.65	35	37
تلميذ/ معلم	17	17	19

جدول-10- يوضح متوسط حجم الأفواج، ونصيب المعلم من التلاميذ لفترة التسعينات.

• إن متوسط عدد التلاميذ بالفوج الواحد الذي يتراوح بين 35 و 37 هو متوسط مرتفع
إذا علمنا أن عدد التلاميذ فاق في أحيان كثيرة 50 تلميذا بالفوج الواحد، ولم يزل تحت سقف
30 تلميذا بالفوج الواحد إلا نادرا، كما أن معدل التلاميذ للمعلم الواحد والذي تراوح متوسطه
بين 17 و 19 هو معدل مرتفع، وهي أرقام تشير إلى ضخامة وصعوبة تسيير المدرسة المتوسطة في
مثل هذه الظروف خاصة في التجمعات السكانية الكبرى.

لهذه الأسباب بلغ حجم الهدر التعليمي بصنوفه المتعددة رسوب، تسرب، إخفاق، أرقاما
قياسية، ولم يتجاوز متوسط معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي حدود 44.50% في أحسن
الحالات، كما بلغت نسبة الرسوب (التكرار) 30% والانقطاع أو التسرب 25.5% مما يعني أن
ما نسبته 55.5% من المتمدرسين في المرحلة المتوسطة في نهاية مرحلة التسعينات تعرضوا للإخفاق
(رشا، مرجع سابق، 11، 168).









والجدول التالي يوضح تطور أعداد التلاميذ لكل معلم.

السنة الدراسية	/62	/66	/71	/76	/81	/86	/91	/96	/2001
تلميذ/ معلم	63	67	72	77	82	87	92	97	02
	12	26	31	31	26	21	17	18	20

جدول 11- يوضح أعداد التلاميذ لكل معلم بالمرحلة المتوسطة في الفترة (62-2002)

"إن مؤشر عدد الطلاب لكل معلم يعد مقياسا غير مباشر لنوعية التعليم ومستواه، وهو يتراوح في الدول المتقدمة بين 15 و22 تلميذا لكل معلم" (رشاد، مرجع سابق، 168)، ويلاحظ هنا انخفاض هذا المعدل في الفترة الأولى للاستقلال وذلك بسبب ضآلة حجم التعليم المتوسط (12/م) ليرتفع بعد ذلك وحتى فترة الثمانينات إلى معدلات قياسية بلغت أكثر من 31 تلميذا للمعلم الواحد، ومع ما أشير إليه من مشاكل الاكتظاظ وضعف مستوى التأطير، فقد كانت المردودية قياسا للإمكانات المسخرة قليلة وغير ذات فعالية.

2- تمويل التعليم : يعد التعليم ولا ريب أداة هامة للنهوض بالمجتمع، بما يملك من قدرة على الفعل والتغيير، ومن هنا فإن زيادة الإنفاق عليه مع وجود الإدارة الرشيدة، لا بد وأن يعطي ثماره تقدما للمجتمع وزيادة في نموه ورفاهيته "فالإنفاق على التعليم نوع من الاستثمار، حيث يترتب عليه ارتفاع في مهارات وقدرات الأفراد، ومن ثمة زيادة الإنتاجية" (عزة محمد، 1995، 64، 13). وحيث ثبت بالدراسات والتجارب أهمية الإنفاق على التعليم، كاستثمار حيوي للتنمية، فقد اتجهت الدولة الجزائرية نحو تخصيص اعتمادات مالية كبرى للنهوض بالقطاع وتلبية الاحتياجات في جوانب التسيير والتجهيز، أخذت نسبا عالية جدا بلغت حدود 30% من ميزانية الدولة ككل أحيانا، وهي أرقام مهمة جدا تحتاج إلى عقل مدبر، وفكر مخطط لتسييرها في الاتجاه المرغوب، وبالنظر لحجم المنظومة الهائل، وتسارع وتيرة توسعها الأفقي، وامتدادها الرأسي، فقد أخذ جانب التسيير الحظ الأوفر من المخصصات والاعتمادات الأمر الذي طغى على التجهيز، ومن ثمة التأثير السلبي على الكيف ونجاعة المدرسة، والجدول الآتي يوضح تطور الاعتمادات المخصصة للقطاع ونسبتها قياسا للإنفاق الحكومي العام.

السنة المالية	1999	1995	1990	1985	1980	1975	1970	1965
التسيير	15.66%	19.84%	29.71%	17.18%	17.88%	15.59%	22.04%	16.29%
التجهيز	6.67%	4.12%	8.13%	12.35%	1.00%	1.44%	18.30%	25.92%
الاتجاه								
	1	2						

جدول 12- يوضح نسبة ميزانية قطاع التعليم (تسيير وتجهيز) قياسا لميزانية الدولة للفترة (65-2000)

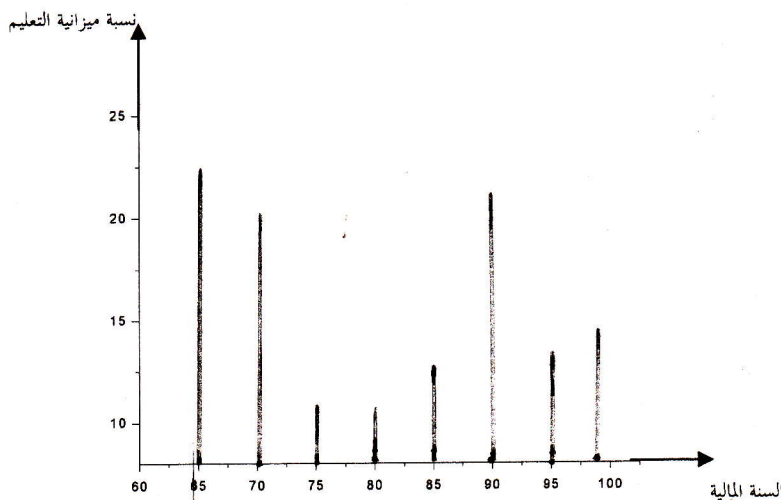
نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ. عبد الله صحراوي
ملاحظة : ضمت وزارة التعليم قبل 1970 وزارة الشبيبة والإعلام. وقبل 1990 كانت تشمل الوزارة المنتدبة للتكوين المهني.

توفر الدولة النفقات المالية لقطاع التربية والتعليم بصورة كاملة، وتلتزم بتمويله، وتعد الجزائر من بين الدول التي تخصص نسبة هامة من الميزانية العامة للقطاع في سبيل تطوير السياسات التربوية، وتعد نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق الحكومي أو ميزانية التعليم قياسا لميزانية الدولة أحد المقاييس المفضلة في دراسة السياسة التعليمية " حيث أن التعليم من السياسات العامة التي تتكفل الدولة (الحكومات) عادة بتوفير القسط الأكبر منها ... ويعد مؤشر الإنفاق عليه هاما، يسهم في تقييم سعي الحكومات نحو تطبيق مبدأ الرفاهية، ومدى التزامها ببناء قواعد المجتمع، خاصة إذا ما قورنت النفقات على التعليم بالإنفاق على الدفاع" (المشاط، 1995، 108، 14).

السنة المالية	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1999
نسبة رد التعليم	23%	20.3%	10.20%	10.2%	13.10%	21.42%	12.39%	13.50%
الاتجاه	↘	↘	↘	↘	↘	↘	↘	↘

جدول 13- يوضح تطور نسبة ميزانية قطاع التعليم من الإنفاق الحكومي العام للفترة (1965-1999)

ومقارنة هذه الأرقام بأرقام الجدول الأول نلاحظ أن القسط الكبر من الميزانية كان يتجه نحو التسيير، وهو ما يعني ضخامة القطاع، وكانت الفترة الوحيدة التي تجاوزت فيها ميزانية قطاع التجهيز مقدار ما خصص للتسيير هي فترة الستينات حيث كان القطاع في بداية النمو.



تطور ميزانية التعليم بالنسبة للإنفاق الحكومي (1965-1999).

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي
 وقياسا لما تنفقه بعض الدول نجد أن مؤشر الإنفاق بالجزائر مرتفع نسبيا إذ لا يتجاوز إنفاق
 مصر على التعليم حدود 10% من إنفاقها العام، و 18% في ماليزيا، و 20% بتايلاند و 22%
 في كوريا الجنوبية وإيران (رشا، مرجع سابق، 206، 15)، وبالرغم من مؤشر الإنفاق العالي فإن
 إختلالات كثيرة وسلبيات حمة ميزت القطاع، وهذا دليل آخر على توجه معظم الميزانية لتسيير
 الكتلة الكبيرة التي وصلها القطاع في أعداد المستخدمين ولم ينل قطاع التجهيز الاهتمام الكافي
 لتطغى صفة الكم على الكيف طيلة المدة السابقة.

وحيث أن مجمل الإنفاق أي 100% من التكلفة التعليمية يقع على عاتق المصادر الحكومية
 فإن ذلك ولد ضغطا شديدا على ميزانية الدولة، خاصة في أوقات الأزمات جعل من الضروري
 ترشيد الإنفاق في ظل سوء التسيير للقطاع، والبحث عن مصادر تمويل يشارك فيها أفراد المجتمع
 بحيث يشعرون بقيمة ما ينفق في سبيل إعداد وتخريج الطالب، ويفهم المجتمع عامة والأفراد بشكل
 خاص أن قضية ومسؤولية التعليم لا تختص بالحكومة فقط، وإنما هي قضية الجميع يتحمل الأفراد
 والمجموعات مسؤولية الاستثمار والإنفاق فيه، وليس معنى ذلك الدعوة لتقليص دور الحكومة
 والدولة، إذا إن هذا الدور إذا احسن استغلاله وتوظيفه هو دور فاعل ومؤثر، بل المقصود هو
 البحث عن مصادر تمويل أخرى تسهم في الإنفاق على التعليم بجانب الإنفاق الحكومي، وفي النهاية
 فإن مجمل ذلك سيعود بالفائدة على المجتمع كله أفرادا وجماعات.

ثالثا : مؤشرات الكفاية الإنتاجية للمدرسة الجزائرية:

تعد ظواهر الرسوب والتسرب والإعادة من عوامل خفض الكفاية الإنتاجية في أنظمة التعليم، وقد
 حشدت المدرسة الجزائرية كل إمكانياتها للتقليل من معدلات العوامل الثلاثة، فبعد النجاح الملحوظ
 خلال فترة الستينات والسبعينات في توسيع قاعدة التعليم و تمكين من هم في سن التمدرس من
 الجلوس إلى مقاعد الدراسة، وضمان حد أدنى من التعليم الإجباري بدخول نظام المدرسة الأساسية
 مرحلة التطبيق الشامل، ظهرت الحاجة ملحة إلى معالجة ظواهر خفض الكفاية الإنتاجية، ومن
 خلال استعراضها للأرقام الآتية يتضح حجم المشكلة التي رصدت للحد من آثارها الجهود الكبيرة
 في ميدان التعليم والتكوين :

1- معدلات النمو: تشير أرقام الجدول التالي إلى معدلات نمو عالية جدا في أعداد المنتحقين
 بالمقاعد الدراسية لأطوار التعليم الثلاثة خلال الفترة 1962-2000 (امير، 2002، 25) 16:

معدل التضاعف	2000-1962	الفترة
6.23 ضعفا	ابتدائي	المرحلة
61.5 ضعفا	متوسط	
158.5 ضعفا	ثانوي	

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م- 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي وهي الأرقام التي تفرض القراءة المتأنية لها إلى ارتفاع معدلات الهدر المرتبطة بها، والتي تشير الوقائع إلى ضخامتها بتأثير الكثير من العوامل، وبالنسبة للمدرسة المتوسطة فإن تضاعفها بحوالي 62 مرة في سنة 2000م عن ما كانت عليه في أول سنة دراسية بعد الاستقلال (63/62)، يجعلنا نتصور مقدار التطور الذي شهدته، فقد ظلت معدلات الترقى (النجاح من سنة إلى أخرى حتى نهاية المرحلة الأساسية) تشهد ارتفاعا مستمرا بلغ حوالي 94% في نهاية الثمانينات، ليبدأ في التراجع مع بداية التسعينات فيصل حدود 44% مع نهاية سنة 2000م .

2- الإعادة:

يعد مؤشر الإعادة أحد المؤشرات المهمة في قياس الكفاءة الإنتاجية للمدرسة وتشير الأرقام التي بين أيدينا فيما يخص التعليم بالمرحلة المتوسطة، أن معدلات الإعادة ظلت ترتفع من سنة لأخرى رغم الجهود المبذولة لتصل حدود 35% مع نهاية السنة الدراسية 2000/99م وهو معدل قياسي والجدول الآتي يوضح ذلك.

		التعليم متوسط لـ 4 سنوات		الطور الثالث من التعليم الأساسي	
س1م	67/68	83/82	87/86		
	84/85	00/99			
	%8.05	%13.56	%5.51	←	←
س2م	70/69	83/82			
	86/85	00/99			
	%8.63	%5.52		←	
س3م	70/69	85/84	97/96		
	87/86	00/99			
	%9.34	%17.84	%30.48	←	←
	%2.81	%32.33			

س4م أهي العمل بها في السنة الدراسية 1987/1988 باكتمال تطبيق نظام المدرسة الأساسية.

جدول 14- يوضح النسب المئوية للإعادة في التعليم المتوسط للفترة (67-2000) (امير، 2002، 26) 17 من القراءة الأولية يتضح وأن المرحلة السابقة للمدرسة الأساسية كانت تحقق نجاحا معتبرا، بحيث لم يتجاوز معدل الإعادة خلال الفترة من 67 إلى 1987 حاجز 9% بينما بلغ في نظام المدرسة

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م- 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية .أ.عبد الله صحراوي الأساسية، وحتى نهاية 2000 م سقف 31% وهو معدل هام جدا لا يعكس ما بذل من جهود في سبيل تطوير نظام التعليم الجزائري باستحداث المدرسة الأساسية، ولا التصورات والأهداف التي سطرت لها.

وتدل معدلات الارتفاع في مؤشر الإعادة بالنسبة للتعليم المتوسط، على المنحى العام الملاحظ في الطورين 1 و 2 من التعليم الأساسي في الفترة المذكورة أعلاه، مع تسارع ملحوظ في ارتفاع معدلها للسنة الدراسية 2000/1999، و حتى سنة 1990 م تميز معدل الإعادة بمراحل ثلاثة يمكن تقديمها بالشكل التالي :

مرحلة 1970-1962 تراوح المعدل بين 4.5% و 9%.

مرحلة 1982-1970 تراوح المعدل بين 11% و 15%.

مرحلة 1990-1982 تراوح المعدل الوطني بين 15% و 19.37% ليصل إلى 26.24% سنة 2000

وفيما يختص بالتعليم ككل (إبتدائي-متوسط-ثانوي) تعد فترة التسعينات، الفترة التي يعرف فيها مؤشر الإعادة قيمته القصوى، بمعدل تسارع مرتفع جدا للسنة الدراسية 2000/1999، حيث بلغ 2.35 نقطة للطورين 1 و 2 و 5.03 نقطة للطور III و 4 نقاط للطور الثانوي، و الجدول التالي يوضح ذلك.

المرحلة	ابتدائي	متوسط	ثانوي
السنة الدراسية	2000-1999		
المسجلون	4719137	1837631	879090
المعيدون	536955	367009	216210
النسبة	14.21	26.24	29.86
الاتجاه	↙	↙	↙

جدول 15- يوضح نسبة الإعادة في مراحل التعليم الثلاثة للسنة الدراسية (99-2000) و اتجاهه.

3- التسرب والرسوب :

يعد التسرب أو الانقطاع والتخلي عن الدراسة أحد المؤشرات الهامة لقياس الكفاءة الإنتاجية لنظم التعليم، وبعد أن شهد التعليم في المراحل الأولى للإستقلال إقبالا جماهيريا كبيرا مكن من تعميم التعليم خاصة الإبتدائي منه، وإلى حد ما التعليم المتوسط باكتمال تنصيب المدرسة الأساسية، حيث مكنت سياسة إلزامية التعليم وديمقراطيته، ومجانتيته من بلوغ مستويات قيد لمن هم في سن التمدرس تجاوزت حدود 90% في ظرف قصير، إلا أن معدلات التسرب بقيت ظاهرة استدعى علاجها استخدام طرق شتى لامتناس الأعداد الهائلة ممن يغادرون مقاعد الدراسة، والتي ترتفع معدلها

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م- 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي بالتعليمين المتوسط والثانوي وبالأخص بداية من التسعينات تحت عوامل اجتماعية وإقتصادية شتى، ومن جملة الحلول التي التجئ إليها :

- توسيع قاعدة التكوين المهني، وتوفير مؤسساته على نطاق واسع.
- نشر التعليم المعمم (عن طريق المراسلة) والجدول التالي يوضح معدلات ونسب التسرب والإنقطاع للمستويات المختلفة في الفترة 1962-2000.

الفترة	2000-95					2000-64		المستوى
	2000/99	99/98	98/97	97/96	96/95	أدى معدل	أعلى معدل	
ابتدائي	2.57	2.53	2.57	2.60	3.12	1.93	32.73%	↙
متوسط	14.61	14.90	13.24	13.96	15.29	7.86	20.23%	↘
ثانوي	18.13	17.27	17.03	19.28	18.44	11.11	30.92%	↖

جدول 16- يوضح معدلات التسرب والإنقطاع لمراحل التعليم الثلاثة للفترة (1964-2000)

تظهر القراءة في تفاصيل الجدول أن أعلى معدلات الإنقطاع عن الدراسة تتم في نهاية المرحلة التعليمية، فقد سجل للسنة الدراسية 1986/85م أعلى معدل تسرب يمكن تسجيله في المرحلة الابتدائية، كما سجل أدنى معدل في السنة الدراسية 1991/90م أما الصورة العامة فهي تظهر ارتفاع معدلات التسرب في المرحلة الابتدائية، و هي تلك المسجلة قبل الشروع في تطبيق نظام المدرسة الأساسية حيث بلغ أعلى متوسط لمعدل التسرب 32.73% و أدناه 1.93% بفعل نظام 9 سنوات.

كما تسجل نهاية المرحلة المتوسطة والثانوية معدلات تسرب عالية بلغت في المتوسط 20.23% و 30.92% على التوالي بالنسبة للتعليم الثانوي، وفي الوقت الذي يتجه فيه المعدل العام للتسرب نحو الانخفاض التدريجي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة نجده ينحو نحو الارتفاع في المرحلة الثانوية. وبالرغم من الجهود الملحوظة التي بذلت سبيل توفير الوسائل المادية والبشرية وحل مشاكل التأطير و الاكتظاظ والمقاعد البيداغوجية، إلا أن معدلات الإعادة والرسوب والتسرب ظلت ترتفع أو تراوح مكانها، فقد تكللت جهود التكوين والتوظيف، وتوفير المؤسسات والوسائل بتحطيم أرقام قياسية لم تتحقق من قبل إلا في نهاية التسعينات وذلك بالنسبة لمشكلة الاكتظاظ والتأطير كما توضح الأرقام والإحصاءات التالية :

الطور	السنة	عدد التلاميذ	تلميذ/فوج	تلميذ / معلم
ابتدائي	1963-62	777636	/	33
	1967-66	1370357	37	45
	2000-99	4843313	32	28
متوسط	1963-62	30790	/	12
	1972-71	241924	33	31
	1987-86	1472945	40	21
	2000-99	1895751	36	19
ثانوي	1964-63	5823	/	04
	1983-82	279299	37	10
	2000-99	921959	34	17

جدول 17- يوضح تطور معدلات (فوج/ تلميذ) و (تلميذ/ معلم) لمراحل التعليم الثلاثة للفترة (1962-2000) فكما توضح الأرقام تحقق بالرغم من ارتفاع أعداد المسجلين في المراحل التعليمية الثلاثة ارتفاعا قياسيا /تحقق/ الوصول إلى معدلات مقبولة في المؤشرين المذكورين بما يقترب إلى حد كبير من المعدلات العالمية، وبالرغم من ذلك تظهر مؤشرات الرسوب والتسرب انخفاض الكفاءة الإنتاجية مما يحتم إعادة النظر في النوعية لتحقيق التوازن المطلوب بين الكم والكيف، والذي يحتاج إلى:

- إيجاد وتفعيل عملية تقويم النظام.
- متابعة النظام باستمرار.
- إعادة النظر في سياسة الترفيع والتوجيه.
- اختراع وإبداع الحلول.
- وضع سياسة مرنة دائمة و واضحة.

رابعا: المحاور الكبرى لبرنامج التكوين الإداري والبيداغوجي للمديرين الإداريين

يخضع نظام تكوين مديري المدارس الأساسية منذ فترة لما يسمى بالتكوين التناوبي والذي يتم على مراحل قصيرة (خلال العطل المدرسية) لا تزيد مدة كل مرحلة على أسبوعين ولثلاث مرات يزاول خلالها المدراء المتربصون تكوينهم بالمعاهد المختصة في تكوين إطارات التربية في الوقت الذي يزاولون فيه مهامهم الإدارية كمتربصين في الميدان.

الملاحظة الأساسية التي تسجل هنا قبل البدء في استعراض المحاور الكبرى لبرنامج التكوين هي قصر المدة وعدم كفايتها لتكوين وتدريب الأفراد لمثل هذه المهام والوظائف وغياب جهاز تكوين دائم ومتخصص وهو إحدى مشكلات التسيير بالمدرسة الجزائرية الذي يجعل أنماط التسيير الإداري تفتقر إلى الاستناد لعلم الإدارة وما استجد في ميدانه من فنون وأساليب علمية صحيحة والإطلاع على مفاهيم القيادة والتأثير في الأفراد.

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م- 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي

و يتمحور برنامج التكوين حول مجالين أساسيين هما :

1- التسيير الإداري. 2 - التسيير البيداغوجي.

1- الدور الإداري لمدير المدرسة :

يستمد برنامج التكوين في هذا الباب من القرار الوزاري 175 الذي يحدد مهام مديري المدارس الأساسية والقرار الوزاري 176 الذي يحدد ويرسم مهام مديري مؤسسات التعليم الثانوي في المواد 20-25 والصادر في 2 مارس (بن سالم، 1992، 181، 18)، اللذان جعلتا من الدور الإداري لمدير المؤسسة لا يقل في أهميته عن دوره التربوي والذي لا يمكن أن يحقق أهدافه في غياب إدارة قوية وناجعة وفعالة، تدير شؤونها بإتقان وتعمل على ازدهار المؤسسة، من خلال ما يقوم به المدير من مهام تتمثل في : (اورليسان، 11، 2000، 19).

1 - التحكم في تسيير المدرسة من خلال الإطلاع على المراسيم والقرارات والمناشير ذات الصلة.

2 - مسك وفتح ملفات الموظفين. 3 - القيام بتقييم أعمال الموظفين.

4 - السهر على احترام قوانين العمل بالمؤسسة والنظام العام.

5 - معالجة البريد الوارد والصادر.

6 - حفظ البريد والرد على المراسلات والتوقيع على الوثائق.

7 - ضبط إجراءات الأمن والحفاظ عليه.

8 - ترأس المجالس الإدارية والتعليمية وتقديم التوجيهات ومتابعة الإجراءات.

9 - تمثيل المؤسسة في أعمال الحياة اليومية.

10 - تنفيذ قرارات المجالس المختلفة.

11 - تسيير شؤون الموظفين والإشراف عليهم وتقديم التوجيهات لربط الأعمال وتوفير مستلزمات العمل المادية وشروطه المعنوية.

حيث يؤدي التنظيم الدقيق إلى التحكم في التسيير لضمان الدقة والسرعة في الرجوع إلى مصادر المعلومات وقت الضرورة، ويمثل "التنسيق جانبه المشرق فيوفر التنظيم الحسن، ويعتبر مهمة دقيقة وحساسة تحتاج إلى مهارة فنية ويقظة وانتباه ومقدرة على الربط بين المصالح والأفراد العاملين لتحقيق غاية واحدة دون ظهور التنافر والتباعد وعدم الانسجام" (اورليسان، 14، 2000، 20) فالإداري الناجح هو الذي يمتلك القدرة على التنسيق و كأنها غريزة أو عادة لديه.

إن توزيع المهام على المرؤوسين بما يجعل الكل يقوم بالخدمة داخل المؤسسة، هو شرط لازم للتنسيق الحسن، فالمدير الكفء هو الذي يحسن تكليف غيره، ولا ينجز كل العمال بمفرده ويقي عليه أن يقوم بدوره التنظيم والتنسيق لأعمال مساعديه وفيما بينهم لمساعدتهم في أداء ما عليهم من تكاليف وواجبات.

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي

إلى جانب المجالات المذكورة سابقا يقوم مدير المؤسسة بمهامه المذكورة أعلاه من خلال الحرص على تنشيط المصالح المختلفة عبر الاهتمام بالمهام والأعمال التالية وإيلائها حرصا كافيا :

- 1- الإعلام.
- 2- إثارة الرغبة في المشاركة والمبادرة.
- 3- التوجيه والإرشاد.
- 4- التخطيط.
- 5- إدارة المؤسسة.
- 6- القيادة.
- 7- التقويم.
- 8- البحث.
- 9- العمل الجماعي.

2- الدور البيداغوجي لرئيس المؤسسة (مدير المدرسة) :

تشكل الوظيفة التربوية أساس الدور المنوط لمدير المدرسة في النظام التعليمي وهي ما يجب أن تشغل اهتمامه كل الوقت ولذلك يفرد لها القراران الوزاريان 176/175 المذكورين سابقا حيزا

مهما ويرسمانها من خلال النقاط التالية: (اورليسان، مرجع سابق، 26، 21.

- 1- تطبيق التعليمات الصادرة من الوزارة، ومن السلطة السلمية وحسن تنفيذها واستغلالها.
- 2- مسؤولية ضبط خدمات الأساتذة وأعمال التلاميذ.
- 3- مسؤولية تسجيل التلاميذ لمزاولة دروسهم، وضبط مقاييس تشكيل الأفواج التربوية.
- 4- متابعة مدى تحقيق إنجاز البرامج الدراسية المقررة.
- 5- مساعدة الأساتذة وتقديم التوجيهات وتوفير مستلزمات العمل وشروطه.
- 6- تنظيم الفروض والواجبات المنزلية والاختبارات الفصلية ومراقبتها والسهر على إجرائها.
- 7- زيارة الأقسام والسهر على تطبيق البرامج وتقييم النتائج.
- 8- ضبط الغيابات والتأخرات، والعمل على سد المناصب الشاغرة.
- 9- تحضير المجالس المختلفة، واتخاذ الإجراءات الضرورية للتكوين.
- 10- تنسيق أعمال الأساتذة.
- 11- مراقبة السجلات التنسيقية، وتقديم الملاحظات والتوجيهات.
- 12- تنشيط الندوات البيداغوجية وضبطها.
- 13- مراقبة دفاتر النصوص، والسهر على متابعة احترام تسلسل الدروس وتقديمها وتواتر الفروض والواجبات.
- 14- المشاركة في تفتيش موظفي التأطير والحراسة، ومناقشة المفتشين للأساتذة قصد متابعة نتائج التوجيهات والتعليمات.
- 15- المشاركة في العمليات التكوينية.

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحرابي
وحول هذه النقاط 15 يتمحور برنامج التكوين التناوبي ليطلع المتربص على طريقة وكيفية تسيير
المؤسسة، ويتمكن من أداء دوره المنوط به في إدارتها وقيادة الفريق العامل بها.

3- نظرة في الأفق / المدرسة الجزائرية تواجه المستقبل :

يبدو أن مسألة إعادة النظر في نظام التعليم وإدارته واستراتيجياته، أضحت أمرا لا مفر منه،
فالاستعداد لمواجهة التحديات الآتية والمستقبلية يبدأ حتما من إعادة النظر في طبيعة المدرسة
وأهدافها ورسالتها، ومن ثمة "فخير ما نواجه به تحدي الثورة العلمية التقنية، وسد الفجوة التي
نعانيها في مجالها، إنما هو تحديث العقل، وتمكينه من استيعاب روح العصر في صيغتها السليمة،
مجردة من عيوبها وسلباتها إنه تحديث يؤاخي بين العلم وما يتطلبه من منهجية عقلانية صارمة، وما
يترتب عليه من تقنية دقيقة قابلة للتطبيق والاستثمار" (سعد الدين، 1982، 87) 22 .

وفق هذا المنظور يتضح أن أحد عوامل ضعف و قصور المدرسة الجزائرية عن تحقيق أهدافها
المرسومة بكفاءة يعود إلى النقص الملحوظ في الإطارات الإدارية المختصة أو المؤهلة للعمل الإداري،
بسبب قلة الكفاءة الإدارية فالملاحظ في الميدان يرى بوضوح أن ضعف نتائج الامتحانات الرسمية
ش، ب أو ش، ت، أ يزداد من سنة لأخرى، ومعدلات الإعادة والرسوب والتسرب ترتفع تباعا، وأن
التفاوت في ذلك كبير بين المؤسسات كما بين المناطق، ومرد ذلك إلى تفاوت الإدارة في قدرتها
على التحكم في التسيير من حيث التخطيط والتنظيم والتنشيط والمراقبة والمتابعة والتقويم، ومن ثمة
القدرة على تجنيد الموارد البشرية، والإمكانات المادية المتاحة.

"إن عملية إسناد إدارة المدارس إلى الإطارات غير المؤهلة أو المتخصصة يترتب عليه قلة العناية
بالموظفين، وعدم تنمية وتطوير مهاراتهم الإدارية، وبذلك تبقى الإدارة تعيش الجمود والروتين
القاتلين، كما أن الإطارات التي ليس تأهيلا إداريا كافيا، تهتم أكثر باللوائح والتعليمات، وتهمل
النتائج و الأهداف" (اورليسان، 175، 2000) 23.

إن المؤسسات التربوية التي لا يستطيع رؤساؤها كسب ثقة الموظفين والتلاميذ وإقناعهم بالسعي
الجاد نحو تحقيق الأهداف، لا يمكنها أن تلعب دورها بنجاح، ولأجل ذلك ينبغي العمل على إعادة
النظر في إجراءات الانتقاء والتكوين والتدريب والتعيين، لا على مستوى رؤساء المؤسسات
فحسب بل أيضا بالنسبة للفريق الإداري العامل، ومراجعة طبيعة السلطات والمسؤوليات الممنوحة
لمدير المدرسة وإفصاح مجال أكبر لاتخاذ الإجراءات الضرورية، وحرية أوسع في اتخاذ القرارات
ورسم السياسات ووضع الإستراتيجيات .

ويأتي خلق الحوافز المادية والمعنوية على مستوى المؤسسات التعليمية، للعاملين إداريين ومعلمين
وعمالا ضمن قائمة الأولويات التي ينبغي تطويرها، وإيجاد بدائل للتمويل واعتبار المدرسة المكان
الأكثر أمانا للاستثمار الناجح على المديين المتوسط والبعيد.

نظام التعليم الجزائري و كفاءته الإنتاجية للفترة (1962 م - 2000 م) المؤشرات النوعية والكمية أ.عبد الله صحراوي
إن المشكلة الأساسية في تسيير المؤسسات التربوية بالجزائر يمكن إرجاعها إلى العوامل الثلاثة المرتبطة
بوظيفة التسيير وهي :

- المعرفة: والتي هي نتيجة العملية التكوينية، ولأجل ذلك ينبغي إعادة النظر في سياساتها وإجراءاتها
ومحتوياتها.

- المنهجية: التي تعبر على طريقة التحكم في تقنيات التسيير، وقصد تفعيلها ينبغي إدخال التقنيات
الحديثة، والاستفادة القصوى من إفرزات علوم الإدارة والتسيير.

- السلوك: الذي يصف شكل وطبيعة علاقات المسير في مؤسسته، وهو ما يحتم إعادة النظر في
اختيار القادة والرؤساء، الذين بإمكانهم إدارة وقيادة المدرسة المعاصرة والتقليدية بمقتضيات القيادة
الناجحة والسلوك الإداري الفعال.

إن السؤال الذي ينبغي أن تبني عليه إستراتيجية العمل الإداري المدرسي مستقبلا هو مدى ما يتوفر
للمدرسة من كفاية داخلية في أدائها وكفاية خارجية في ملاءمتها لأحوال مجتمعها؟.

الهوامش :

- 1- بيانات إحصائية (2000)، نشرة 37 ، مديرية التخطيط ، وزارة التربية ، الجزائر ،
- 2- عبد الرحمان بن سالم (2199): المرجع في التشريع المدرسي، مطبعة قربي، باتنة الجزائر.
- 3 - عبد الرحمان بن سالم (2199) المرجع السابق .
- 4- رايح تركي (1990) : أصول التربية والتعليم، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر
- 5- عبد الناصر محمد رشاد (1997) : التعليم والتنمية الشاملة ، دراسة في النموذج الكوري، دار الفكر الغربي ، القاهرة ، مصر ،
- 6 - محمد جواد رضا (1989): سياسات التعليم في الخليج العربي، منتدى الفكر العربي، عمان
- 7- همام بد راوي زيدان (1993) : السياسة وسياسات التعليم ، دراسة تحليلية للمفاهيم والعلاقات ، مجلة دراسات تربوية ، ج54، رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، مصر .
- 8- تركي رايح (1990) : مرجع سابق .
- 9- الديوان الوطني للإحصاء ، الجزائر ، 2002 .
- 10 - المديرية الفرعية للإحصاء، مديرية التخطيط، وزارة التربية، نشرة 37، الجزائر، 2000.
- 11- عبد الناصر محمد رشاد (1997): مرجع سابق .
- 12- عبد الناصر محمد رشاد (1997): مرجع سابق .
- 13 - عبد المنعم المشاط (1995): التعليم والتنشئة السياسية ، مستقبل التربية العربية ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، مصر .
- 14- عبد المنعم المشاط (1995): التعليم والتنشئة السياسية ، مستقبل التربية العربية ، مركز ابن خلدون ، القاهرة ، مصر .
- 15- عبد الناصر محمد رشاد (1997): مرجع سابق .
- 16 - Abd El Kader amir(2002) : la déperdition scolaire, les cahiers de L'I.N.R.E
- 17- Abd El Kader amir(2002) : la déperdition scolaire, les cahiers de L'I.N.R.E Numéro spécial , J.N.R.E alger .
- 18- عبد الرحمان بن سالم (1994): مرجع سابق .
- 19-- رشيد أورليسان (2000) : التسيير الإداري في مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي ، قصر الكتاب ، الجزائر .
- 20- رشيد أورليسان (2000) : المرجع السابق .
- 21- رشيد أورليسان (2000) : المرجع السابق .
- 22- إبراهيم سعد الدين وآخرون (1982) : ملامح المستقبل العربي في وثائق الإستراتيجية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، لبنان .
- 23- رشيد أورليسان (2000): التسيير البيداغوجي في مؤسسات التعليم، قصر الكتاب، الجزائر